



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2015/5/31 - 2015/5/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر مايو، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الثامن على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2015/5/1 وحتى 2015/5/31 (شهر مايو):

- **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال شهر مايو أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الأعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، أبرزها الإغلاق المتكرر للمعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم"، حيث أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير 11 يوماً (35.4% من إجمالي أيام الفترة)، وذلك بسبب الأعياد اليهودية أو بدعاوى أمنية. وقد أدى ذلك إلى:
- نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 7,540 شاحنة، بمعدل 243 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 42.6% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفذ معظمها من الأسواق، بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحتلة على توريد مواد البناء إلى القطاع من ناحية، وفشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة من ناحية أخرى.
- بعد مرور أكثر من 8 شهور على سريان آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة، اتضح بشكل جلي، عجزها عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الأعمار. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 34,910 طناً من مادة الأسمنت (25,680 طن لإعمار غزة و9,230 طن لصالح منظمات دولية)، و68,270 طناً من مادة الحصى (40,560 طن لإعمار غزة و27,710 لصالح منظمات دولية)، و3,780 طن من مادة حديد البناء (2,730 طن لإعمار غزة و1,050 لصالح منظمات دولية)، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 41.5% و97.5% و6.7% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 2.3%، و2.2% و0.7% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الأعمار.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,314 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 171.4 طن فقط، أي ما يعادل 48.9% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبتترول في غزة.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 108 شاحنات فقط لأسواق الضفة الغربية، 90 منها محملة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، بادنجان، كوسا، نعنec)، و9 شاحنات محملة بالأثاث، و6 شاحنات محملة سمك و3 شاحنات ملابس.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

• **حركة الأفراد وتنقل السكان:** واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مايو) فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيريز" المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، و/ أو إسرائيل. وقد نجم عن هذه القيود حرمان 1.8 مليون نسمة من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما حرمتهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة " جسر اللنبي" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الانسانية. ورغم محدودية هذه الفئات فقد رصد المركز ما يلي:

- أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال شهر مايو معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,370 مريضاً يرافقهم 1,378 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- سمحت السلطات المحتلة خلال شهر مايو بمرور 9,544 تاجراً عبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 2,447 شخصاً لحاجات خاصة و809 من الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، و47 من المسافرين عبر جسر اللنبي و1,026 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو لـ 236 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك من أصل 1760 فرداً يتيح لهم الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012، زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. كما يعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة (133 زيارة) محدوداً جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها نفس الاتفاق، حيث يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً) وذلك لمجموع المعتقلين من القطاع، والبالغ عددهم نحو 440 معتقلاً.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، وقد قامت خلال شهر مايو باعتقال اثنين من سكان غزة، هم مواطن و مواطنة وذلك أثناء مرورهما عبر المعبر.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، أمام المغادرين طيلة شهر مايو (31 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (3) أيام فقط لعودة العالقين في الخارج إلى قطاع. وقد تمكن 1629 شخصاً من العودة إلى القطاع على مدار الأيام الثلاثة. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل.
- أدى إغلاق معبر رفح إلى عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة نحو 90,000 شخصاً، منهم 15,000 شخصاً مسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بينهم 3,500 تحويلة طبية.
- المسجلة أسماؤهم في كشوفات وزارة الداخلية في غزة بانتظار دورهم للسفر أكثر من 40,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر مايو

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزوية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

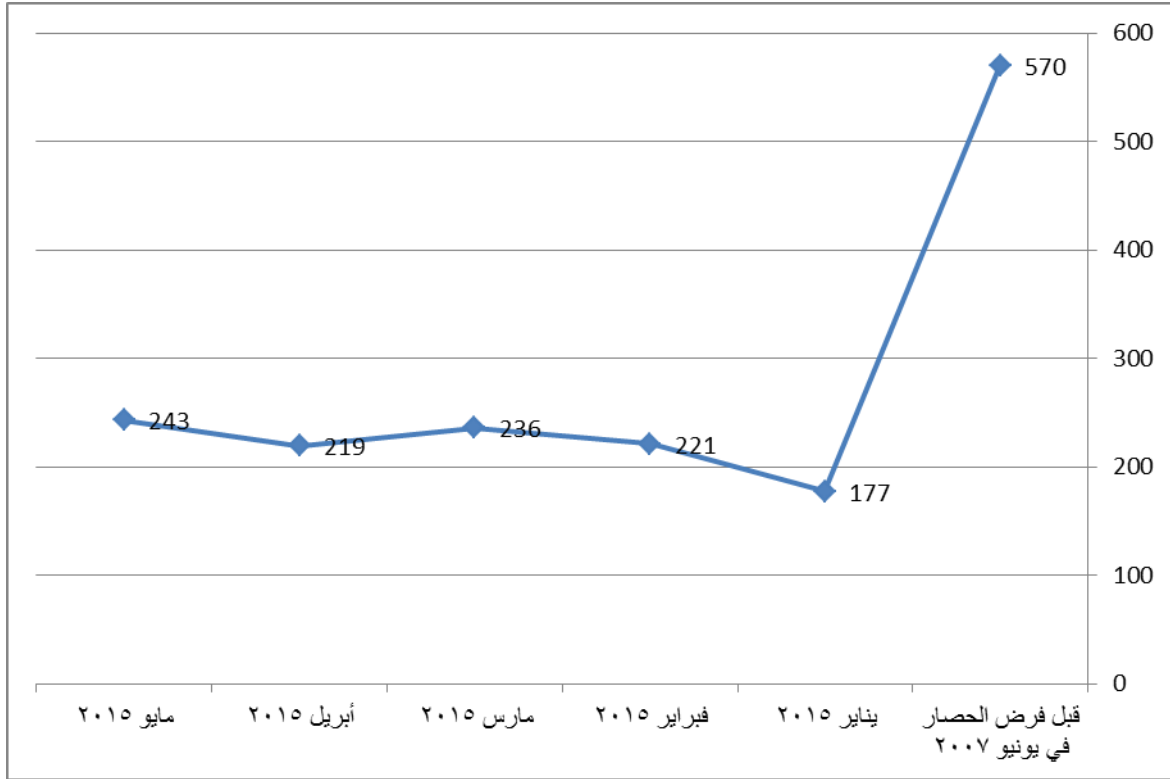
أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مايو) لمدة 11 يوماً (35.4 % من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 7,540 شاحنة، بمعدل 243 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 42.6 % من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع منذ بداية العام 2015 مقارنة بعدها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يناير 2015	فبراير 2015	مارس 2015	أبريل 2015	مايو 2015
المعدل اليومي	570	177	221	236	219	243
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	100%	31%	38.7%	41.4%	38.4%	42.6%

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75 % من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كاف لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبى أدنى احتياجات سكان قطاع غزة الأساسية.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 108 شاحنات فقط لأسواق الضفة الغربية، 90 منها محملة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، بادنجان، كوسا، ننع)، و9 شاحنات محملة بالأثاث، و6 شاحنات محملة سمك و3 شاحنات ملابس.

• الواردات

- مواد البناء

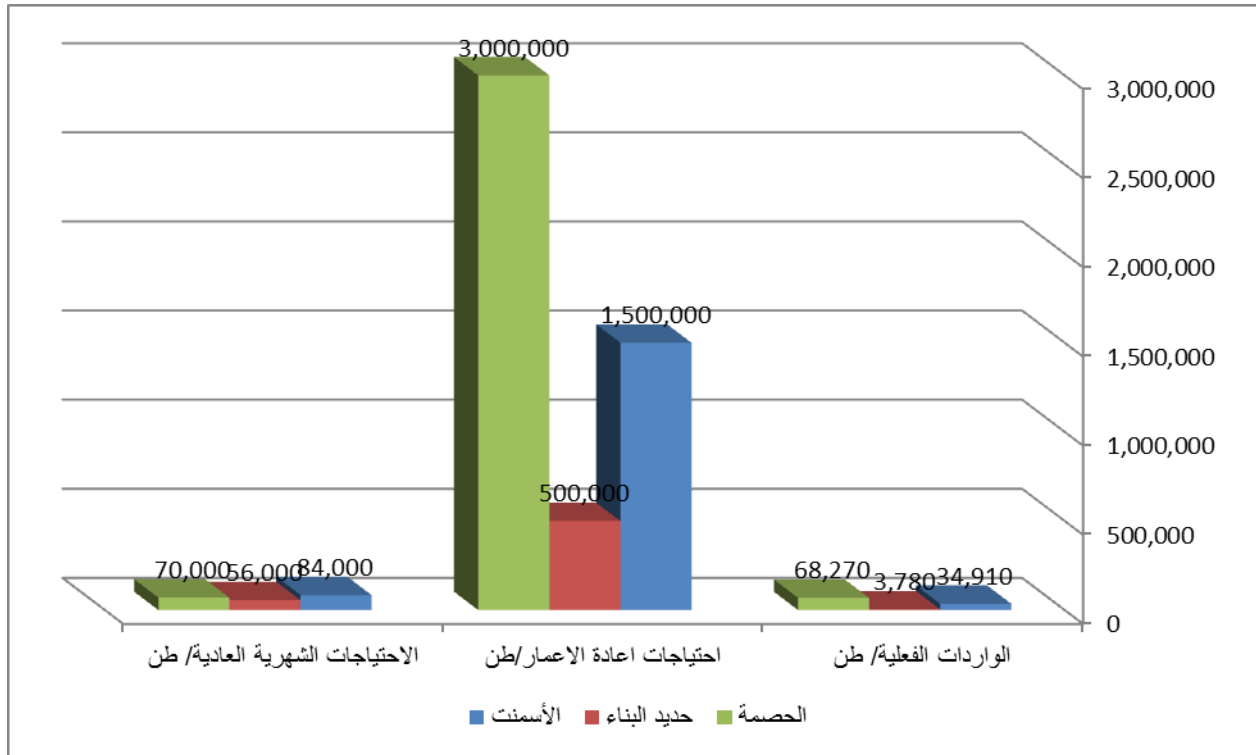
ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مايو)، محدودة جداً، ولا تلبى الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 34,910 طناً من مادة الأسمنت (25,680 طن لإعمار غزة و9,230 طن لصالح منظمات دولية)، و68,270 طناً من مادة الحصى (40,560 طن لإعمار غزة و27,710 لصالح منظمات دولية)، و3,780 طن من مادة حديد البناء (2,730 طن لإعمار غزة و1,050 لصالح منظمات دولية)، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني

في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 41.5% و 97.5% و 6.7% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 2.3%، و 2.2% و 0.7% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد مرور أكثر من 8 شهور على سريانها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر مايو 2015 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	34,910	1,500,000	2.3%	84,000	41.5%
حديد البناء	3,780	500,000	0.7%	56,000	6.7%
الحصمة	68,270	3,000,000	2.2%	70,000	97.5%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

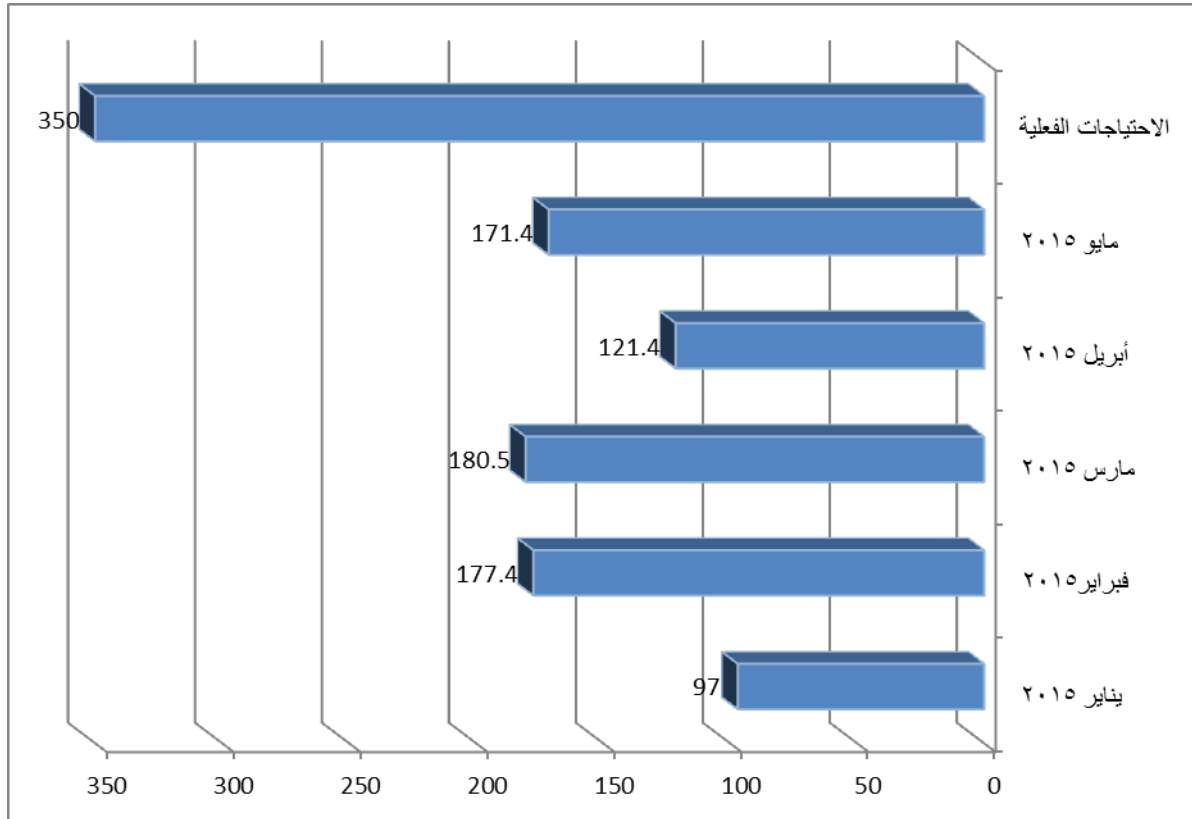


• الوقود والمحروقات

منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,314 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 171.4 طن فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 48.9% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة منذ بداية العام 2015 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يناير 2015	97	%27.7
فبراير 2015	177.4	%50.7
مارس 2015	180.5	%51.7
أبريل 2015	121.4	%34.7
مايو 2015	171.4	%48.9
الاحتياجات الفعلية	350	%100



وقد تم السماح خلال فترة التقرير (شهر مايو)، بتوريد 10,961,000 لتر سولار، 4,195,000 لتر بنزين، و5,544,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 8 أيام (بالإضافة إلى 3 أيام أخرى فتحت للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال شهر مايو معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام. وفتحت المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,370 مريضاً يرافقهم 1,378 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو لـ 236 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 133 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مايو

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2015/5/4	80	24	45	سجن نفحة
الثانية	2015/5/11	20	6	9	سجن أيشيل
الثالثة	2015/5/18	75	23	42	سجن نفحة
الرابعة	2015/5/25	61	11	37	سجن رامون

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مايو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 133 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 236 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، ويُنحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيًا منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 9,544 تاجراً عبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 2,447 شخصاً لحاجات خاصة و908 من الموظفين من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، و47 من المسافرين عبر جسر اللنبي و1,026 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

استمرار استخدام معبر بيت حانون "ايريز" كوسيلة لابتزاز سكان القطاع و اعتقالهم

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية استخدام معبر بيت حانون "ايريز" كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، حيث وثق المركز خلال شهر مايو حالتا اعتقال بحق مواطن و مواطنة أثناء مرورهما عبر المعبر.

فبتاريخ 2015/5/17، وفي نحو الساعة 10:00 صباحاً، اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل معبر بيت حانون "ايريز" شمالي قطاع غزة، المواطن أحمد محمد حمدان ليد، 28 عاماً، بينما كان متوجهاً للسفر للمملكة السويدية برفقة زوجته السيدة هنادي اقبيسي، 27 عاماً، وبناته: ريتاج، 6 سنوات؛ وداد، 4 سنوات، بالإضافة لخمس عائلات أخرى قوامها 23 فرداً. ووفقاً للتحقيقات الميدانية، وما أفاد به والده المعتقل، فإن نجله كان يسكن مدينة دمشق، وعاش هناك ما يقارب 6 سنوات، وهو متزوج من سيدة تحمل الجنسية السورية، وعاد إلى قطاع غزة في عام 2012، وعاش منذ ذلك في منزل العائلة في حي القصاصيب في جباليا. وقبل نحو 5 أشهر تقدم بطلب له ولعائلته و5 عائلات أخرى تعيش جميعها داخل قطاع غزة للمفوضية السويدية بالمملكة الأردنية الهاشمية للحصول على لجوء داخل المملكة السويدية. وقبل نحو أسبوع تلقى اتصالاً من المفوضية السويدية أخبرته بأنها موافقة على طلبه هو و26 شخصاً آخرين من ضمنهم زوجته وبناته، وقامت المفوضية السويدية بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي الذي بدوره قام بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي لخروجهم من قطاع غزة صباح يوم الأحد الموافق 2015/5/17. وفي التاريخ المذكور توجهوا جميعاً إلى معبر بيت حانون (ايريز)، وتم إيقافه واحتجازه لمدة أربع ساعات من قبل قوات الاحتلال، ومن ثم تم اعتقاله، فيما سمحت للباقيين بالسفر، وقد طلب من زوجته المغادرة، وأخبرها بأنه سوف يلحق بها.

وبتاريخ 2015/5/26، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر بيت حانون "ايريز"، المواطنة سناء محمد حسين الحافي، 43 عاماً، من مخيم النصيرات وسط القطاع. وقد أفاد زوج المذكورة لباحث المركز، أن زوجته سناء كانت قد غادرت قطاع غزة بتاريخ 2015/4/30، لزيارة أهلها في مدينة رام الله بعد حصولها على تصريح لمدة خمسة أيام، ولظروف صحية تأخرت في العودة حتى تاريخ 2015/5/26. وعند وصولها المعبر تم توقيفها، وقد أخبرت زوجها أنها موجودة عند المخابرات الإسرائيلية على المعبر، ومن ثم انقطع معها الاتصال، وتم إبلاغ الأهل لاحقاً بأنها معتقلة لدى سلطات الاحتلال.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، أمام المغادرين طيلة شهر مايو (31 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (3) أيام فقط لعودة العالقين في الخارج إلى قطاع غزة. وقد تمكن 1629 شخصاً من العودة إلى القطاع على مدار الأيام الثلاثة. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة نحو 90,000 شخصاً، منهم 15,000 شخصاً مسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بينهم 3,500 تحويلة طبية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الانساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.